

القاضي حسن بن علي بن موهوب وهو غيب والثاني ما وصل لما لي ما خلفته لا مبقته  
 خفيف وما لا مكثيف حكاه المصنف في كتابه وهو الصحيح وبه قطع الغالبون  
 والبعوثي واخرون وحكمة الباقون وهو ظاهر نص الشافعي انما استلزمه عن الناظر  
 في حيل الخطاب فهو كالثبوت وما لا تخفيف **ف** روى في ذكرنا ان مذهبنا انه  
 يجب غسل الوجه الخفيفه واللبس تحتها وفيه قالوا لا واحد ردا وقالوا لا  
 اوجبه الله سبحانه ولا يجب غسل ما تحتها كدخل الغمر وكا سوبيا من الخفيفه والكثيفه  
 في الجنابه واوجبنا غسل ما تحتها فكل ذي سوي بينهما في الوضوء لا وجبه وانما  
 بقول الله تعالى فاعلموا وجوهكم وقدمه البشع من الوجه وتقع بها الوجوه  
 ولا في موضع ظاهر من الوجه فاشبهه الخد ونحوه **ف** الكثيف فانه يبق اصيل  
 اما اليد بخلاف هذا والحول **ف** عن داخل القدم انه تحول وانه حال الصلي  
 فاسقط من الوضوء والحيطاريه والطاربي اذا لم يستر الجنب ليرسب الغرض  
 كاحف الخرق والحوا **ف** عن غسل الجنابه ان المعصية في الوضوء في التيقن وعندها  
 فلا كانت الجنابه قبله او حين ما تحت الشعور كلها لعدم المشقة فكذلك  
**ف** في الخفيف في الوضوء بخلاف الكثيف والساع **ف** روى في ذكرنا ان الغلب  
 سببه ولو يدب في الجوهر كعبيته وقال المشركي بخلافها باصابعه من اغتافها قال  
 ولو اخذ الخليلها الحركان احسن ويستدل بما ذكره من الكيفية كحديث ان  
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا نوضا اخلتكم من فادظه  
 تحت حنكه فخلل بها لحيته وقال هكذا امرني ربي رواه ابو داود ولم يضعه  
 واساده حسن وجميع والله اعلم **ف** المصنف رحمه الله ولا يجوز غسلها  
 تحت الشعر الكثيف في الوضوء الا في حمله مواضع الحاجب والشارب والعتقه  
 والعتاد والحيه الكثيفه لان الشعر في هذه المواضع يحق في العاده  
 وان كنت لم يكن الا نادرا فلم يكن له حكم الشعر **ف** قال اصحابنا انه  
 من شعور الوجه يجب غسلها وغسل البشع تحتها سواء حثت او عفت وهي واجب

عن صاحبنا  
 رحمه الله

والشارب والعتقه والعتاد والحيه المراه ولحيه الخشن واهتدب العين وشعر الخد  
 فاما الحشفه الاولى فقد ذكرها المصنف والاصحاب واما الهتدب فنصر عليها الشافعي  
 والاصحاب منهم الشيخ ابو طاهر والمالوري والماجلي وسليم الرازي والشافعي حسين  
 والقرطبي واما المصنفين والاصحاب والعتاد والعتاد والعتاد والعتاد والعتاد  
 واما شعر الخد فنصر به البعوثي وبيده واخذ الحشفه الخشن فنصر بها المالوري والسوي  
 والبعوثي والرافعي واخرون وعلمه الموقيل بانه نادرا وان الاصل في الحكم الخشن  
 العمل باليقين ويجعل ثباته وان غسل البشع كان ولا يخل بآثار الحشفه ونحوها  
 هل سقط والاصل بقاؤه وهذا نرى على المذهب ان حشفه الخشن لا تكون علامه  
 لذكورته واعلم انه يترك على المصنف كونه لم يستثن الا حشفه واهل الثلاثة  
 الاخيرين ونحوه بان راها ظاهره تفهم ما ذكره لان الحشفه في الهتدب والخذ  
 اندرهما في الحشفه ولحيه الخشن تعلم من كونه له حكم المراه فيما فيه احتياطوا علم ان  
 الشعور الثمانية يجب غسلها وغسل ما تحتها مع الكفايه بل بخلاف الاوجه كما قالوا في  
 قسما كما بانها كالحشفه والوجه استهوا عن هذا سائرين في العتقه وحدها بانها  
 كالحشفه ووجهها انما انصلت الحشفه في الحشفه وان انفصلت وجب غسل بشرة  
 مع الكفايه حكاه القاضي حسن بن العزراي والموقيل وصلح العده والبيان فحصل  
 في العتقه ثلاثه اوجه الصحيح وجوب غسل بشرة الكفايه **ف** روى في  
 تفسير هذه الشعور انما الحشفه تعرف بجمي حاجبا للعتقه العين والاذى والحجب  
 والشارب والشعر الثابت على الشفة العليا ثم الجمهور قالوا الشارب بالاول وقال  
 القاضي ابو الطيب قال الشافعي في الامم يجب ابرص الما الى اصول الشعر في مواضع  
 الحاجبين والشارب والعتارين والعتق فقال للشافعي قيل اراد الشافعي ان يشارب  
 الشعر الذي على ظاهر الشفتين وقيل اراد الشعر الذي على الشفة العليا جعل ما يلي  
 الشارب الا من شارب ما يلي الا من شارب ما قال للشافعي من هذا هو الصحيح وهذا الذي ذكره  
 الشافعي من الامم ذكره الشافعي في موضع من الباب وقال روى من كتابنا بطايفه